الجعل كما لم يكن موجودة لم يكن متقررة بل كانت مرتفعة عن صفحة الواقع
وبعد المجعولية كما صارت موجودة صارت متقررة فلا بد من كونها مجعولة
بالعرض والامكان بحسب الوجود يكفي لهذا النحو من الوجودية وانكارها
مكابرة فافهم قوله والحق الصحيح اعلم ان للموجود معنيين احدهما مصداقه
والثاني مصداقه ومطابق حمله ويقال له الوجود الخاص والوجود بمعنى مصدر
الاثار وقد اختلفوا فيه اختلافا عظيما والمشهور من مذهب المشائين
انه عين في الباري عز وجل وزائد في الممكن ومختار الشيخ ابي الحسن الاشعري
انه عين في الكل ومناط الموجودية على كونه مصداقا لهذا الوجود وهذا الذي ذهب
هو الحق عندي وقد بينه ببرهان لا يحوم حوله الشك والارتياب في حواشي
الحواشي الزاهدية على شرح المواقف ان اشتهيت الاطلاع عليه فليرجع
اليها وقد اشرنا في الدليلين الاول والثاني لاثبات الجعل البسيط ما ينفع
دليلا عليه واما قول بعض اجلة المتاخرين فلا يخلوا عن سفسطة فانه لما
قال بان الموجود حقيقة الوجود فهو المهية وما يظنه مهيات فهي عوارض
انتزاعية منه سائر الانتزاعيات وقد بينا الخبوط التي وقعت له في تلك الحا
فليرجع اليها قوله وعليه محمل آه قد كان يتوهم ان التوحيد فقط من دون
التصديق بالرسالة يكون منجيا ولهذا كان شراح الحديث يضمرون جملة اخرى
فاشار الى الدفع من دون تقدير فان المراد بالقول القول لقول الرسول يعني
من قال لا اله الا الله من جهة ان الرسول امر به دخل الجنة فافهم اي
المرتب الحاضر فيه اشارة الى امور منها ان الاشارة اشارة عقلية واستعمال
لفظ هذا بتنزيل المعقول منزلة المحسوس ومنها ان الملتفت اليه بالذات
في العلم بالوجه هو ذو الوجه فان المشار اليه هو ذو الوجه قطعا وهو معلوم

بالوجه

بالوجه لا كما ظن البعض ان الملتفت اليه هو الوجه من حيث انه متحد مع
ذي الوجه وذو الوجه ملتفت اليه بالعرض ومنها ان الاحتمالات في
في الكتاب منحصرة في الثلثة الالفاظ من حيث الدلالة على المعاني والمعاني
من حيث المدلولية او مجموعهما وانما ذكر الاثنان البسيطان لانهما اظهر
ولا احتمال لكونه عبارة عن النقوش الدالة على الالفاظ لا منفردة ولا
مع شيء من المعاني او الالفاظ كيف والكتاب عبارة عما تعلق بتهذيبه
غرض المصنفين ومن البين ان غرضهم لم يتعلق بالنقوش اصلا
فافهم قوله والحق عند هذا العبد آه اعلم انه قال العلامة التفتازاني
ان لفظ المقدمة مشتركة بين ما يتوقف عليه الشروع وهو معرفة
الامور الثلثة من الحد والموضوع والغاية وبين طائفة من الكتاب
تذكر امام المقصود لنفعها فيه والذي شجعه على هذا القول امران الاول
عدم صحة التوقف على الامور المذكورة في المقدمة والثاني قولهم المقدمة
في الامور الثلثة لان المقدمة بمعنى ما يتوقف عليه الشروع نفس تلك
الامور فيلزم عينية المظروف مع الظرف واذا فرقنا بين مقدمة
العلم ومقدمة الكتاب اندفع الثاني ايضا لان المبين بالكسر مقدمة
الكتاب والمبين بالفتح مقدمة العلم فلا عينية ولا يخفى عليك ان
الايراد الاول وارد سواء فرق بين المقدمتين ام لا لتصريحه في المطول
بان معرفة الامور الثلثة اعني مقدمة العلم مما يتوقف عليه الشروع
والذي يكفي في الدفع ان التوقف ليس التوقف الحقيقي بل الترتيب
المصحح للفاء وح يندفع سواء كان مقدمة الكتاب شيئا ام لا واندفاع
الثاني ممكن بان المقدمة وان كانت حقيقة معرفة الامور الثلثة اذ هي

Copyright © King Saud University